اعتقال/احتجاز ما لا يقل عن 61 مُدرِّساً بسبب المناهج التعليمية وبهدف التجنيد الإجباري من قبل قوات سوريا الديمقراطية منذ بداية عام 2021

ملاحقة قرابة 550 مدرِّس رفضوا الالتحاق بالتجنيد الإجباري، وفصلوا تعسفياً من عملهم في محافظات الرقة ودير الزور والحسكة

الجمعة 19 شباط 2021

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

R210207

المحتوى

أولاً: السياسات والقرارات التي تفرضها قوات سوريا الديمقراطية على مؤسسات التعليم تهدد مستقبل قرابة نصف مليون تلميذ في محافظات الرقة والحسكة ودير الزور.....2

ثانياً: ما لا يقل عن 2147 مختفٍ قسرياً لدى قوات سوريا الديمقراطية وتخوُّف من إخفاء قسري لعشرات المدرسين.....3

ثالثاً: عمليات اعتقال تعسفي وملاحقة وفصل طالت مئات المدرسين على يد قوات سوريا الديمقراطية.....4

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات 14

أولاً: السياسات والقرارات التي تفرضها قوات سوريا الديمقراطية على مؤسسات التعليم تهدد مستقبل قرابة نصف مليون تلميذ في محافظات الرقة والحسكة ودير الزور:

على مدى السنوات العشر الماضية وثقنا تعرُّضَ المراكز التعليمية والمعلمين لأنماط متعددة من الانتهاكات من قِبَلِ جميع أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وفي مقدمتها استهداف تلك المراكز بعمليات القصف، أو تحويلها إلى مقرات عسكرية أو تغيير وظيفتها، في منطقة شمال شرق سوريا التي يتحدث عنها هذا التقرير، سعى كل من تنظيم داعش الإرهابي وقوات سوريا الديمقراطية المكوَّنة بشكل رئيس من وحدات حماية الشعب الكردية، إلى فرض آيديولوجيتهما على العملية التعليمية والتدخل في مناهجها وتدريسها بشكل سافر؛ مما ساهم في مزيد من التوتر والاحتقان بين أبناء المنطقة والقوى العسكرية التي سيطرت عليها.

وبعد اندحار تنظيم داعش سيطرت قوات سوريا الديمقراطية بمساندة قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة شمال شرق سوريا، وقد لاحظنا أن الإدارة الذاتية لهذه المنطقة سعت تدريجياً منذ تأسيسها نحو عملية تغيير المناهج التعليمية وإدخال مواد تعليمية مشوَّهة ومغلوطة ومخالفة لتاريخ سوريا والمجتمع الذي تُسيطر عليه، وكانت عملية وضع وتغيير المناهج تتم بشكل تدريجي، ولم يتم تغييرها كلها دفعة واحدة، وصولاً إلى إلغاء منهاج شهادة الثالث الثانوي في العام الماضي، وبحسب ما أخبرنا به العديد من المدرسين ومن أهالي تلك المنطقة أنهم لم يكونوا على علمٍ أو دراية بعمليات التغيير في المناهج التعليمية، أي أنها بالمجمل قد تمَّت دون مشاورة علمية حقيقية مع الخبراء من سكان المنطقة أو مختصين دوليين، بل تم فرضها وفقاً لرؤية أحادية آيديولوجية تُجسِّد تصورات السلطة الحاكمة، على غرار المناهج التعليمية التي يضعها النظام السوري والتي تمجِّد حزب البعث وعائلة الأسد.

لم تقتصر انتهاكات الإدارة الذاتية وقواتها المسلحة على ذلك بل تعدَّته إلى فرض قرارات التجنيد الإجباري في صفوفها على المدرسين، وكذلك ملاحقة واعتقال المدرسين الذين يدرسون منهاج التدريس الصادرة عن النظام السوري، (إن هذه المناهج ما زالت تدرس في المناطق التي يسيطر عليها النظام ضمن مدنيتي الحسكة والقامشلي وبعض القرى).

لقد أدَّت هذه السياسات التراكمية الكارثية إلى ارتفاع مخيفٍ في نسبة الأطفال المتسربين من المدارس، وإلى اضطرار العديد من الأطفال للذهاب إلى المدارس في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري؛ وذلك سعياً نحو الحصول على شهادة دراسية معترف بها؛ وقد أدى ذلك إلى اكتظاظ الطلاب في تلك المدارس؛ مما يشكل تهديداً لهم في ظلِّ جائحة كوفيد-19، كما أن تنقل الطلاب يُشكل عبئاً مادياً ومعنوياً على أهاليهم، وهذا كله يُشكل تهديداً جدياً لقرابة نصف مليون طفل طالب في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، ويستدعي من قوات التحالف الدولي الضغط لتحقيق سلطة ديمقراطية من كافة مكونات المنطقة تكترث لمصير أبنائها.

وفي هذا التقرير نتحدث عن انتهاك وقَع مؤخراً من قبل قوات سوريا الديمقراطية بحقِّ العملية التعليمية عبر شنِّ حملات اعتقال تعسفي طالت العشرات من الأساتذة، وذلك منذ مطلع كانون الثاني/ 2021 حتى منتصف شباط الجاري، وتُبرر القوى المسيطرة عمليات الاعتقال تلك بهدف تجنيد الأساتذة ضمن صفوفها، أو نظراً لأنهم قاموا بإعطاء دروس خاصة أو دورات تعليمية لتعليم الطلاب وفقَ المنهاج التعليمي التابع للنظام السوري، حتى وإن كانت تلك الدروس قد تمت ضمن بيوتهم الخاصة، أو ضمن مراكز ومدارس ليست تحت إدارة قوات سوريا الديمقراطية.

يعتمد التقرير على إفادات أجريناها مع عدد من المدرسين العاملين في المدارس في محافظات دير الزور والرقة والحسكة، وعلى إفادات لشهود عيان وطلبة ونشطاء محليين، كانوا موجودين في أثناء قيام قوات سوريا الديمقراطية بعمليات الدهم والاعتقال/الاحتجاز والاعتداء الواردة في هذا التقرير، وسوف نستعرض في هذا التقرير ثمانية من هذه الإفادات، والتي نؤكد على أنها ليست مأخوذة من مصادر مفتوحة، وقد استخدمنا في بعضها أسماء مستعارة حفاظاً على خصوصية الشهود ومنعاً من تعريضهم للمضايقات أو الملاحقة الأمنية، لم يحصل الشهود على أي تعويض مادي أو وعود مقابل إجرائهم للمقابلات، وقد أخبرنا جميع من التقينا بهم بهدف التقرير، وحصلنا على موافقتهم في استخدام المعلومات التي أدلوا بها بما يفيد أهداف التقرير وعمليات التوثيق، وكل ذلك وفق البروتوكولات الداخلية لدينا والتي نعمل بموجبها منذ سنوات، ونسعى دائماً لتطويرها لتواكب أفضل مستويات الرعاية النفسية للضحايا.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: ما لا يقل عن 2147 مختفٍ قسرياً لدى قوات سوريا الديمقراطية وتخوُّف من إخفاء قسري لعشرات المدرسين:

لقد نفَّذت قوات سوريا الديمقراطية عمليات الاعتقال بحقِّ المدرسين من دون إبراز مذكرة اعتقال أو توجيه تهم واضحة أو التعريف عن نفسها، من حيث تبعيتها لأيِّ المراكز أو الإدارات الأمنية، في أسلوب أقرب إلى عمليات الخطف، ولم يُظهر الأمن العام في المناطق التي شهدت الاعتقالات وهو الجهة المخولة بحفظ أمن المدينة وتنفيذ عمليات التوقيف والاستجواب، لم يُظهِر أيَّ تعاون

مع عائلات المعتقلين ولم يُقدِّم إجابات لتساؤلاتهم حول تداعيات الاعتقال، أو مصير المعتقلين وأماكن احتجازهم، ولا يعلم الشخص المعتقل الجهة التي تقوم بعملية الاعتقال وسبَبه وإلى أين يتم اعتقاله، ولا يُتاح لأغلبهم الدفاع عن نفسه، ويحرَم من الاتصال بالعالم الخارجي ولا يعلم أهله عن مصيره شيئاً.

ولدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان قاعدة بيانات خاصة بتسجيل المعتقلين والمختفين قسراً وفق معايير دقيقة ومنهجية صارمة مستمدة من أحكام القوانين الدولية ومجموعة المبادئ المتعلقة بتحديد حوادث الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، ونقوم بتسجيل الحوادث التي نحصل عليها من مصادر متعددة كأعضاء الشبكة السورية لحقوق الإنسان وعائلات الضحايا، والشهود، والناجين من مراكز الاحتجاز، ونجري تحديثات مستمرة على قاعدة البيانات بهدف تتبع حالات الاعتقال وتحديثها بشكل مستمر لمعرفة مصير المعتقل وظروف اعتقاله والإجراءات التي تمكَّنت عائلته من اتخاذها تجاه السلطات المعتقِلة.

تُشير قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن ما لا يقل عن 3784 شخصاً بينهم 659 طفلاً و176 سيدة (أنثى بالغة) لا يزالون قيد الاعتقال التعسفي لدى قوات سوريا الديمقراطية التي ورثَت ما كان موجوداً لدى قوات حزب الاتحاد الديمقراطي، وقد تحوَّل ما لا يقل عن 2147 شخصاً منهم، بينهم 113 طفلاً و83 سيدة إلى مختفين قسرياً، وذلك منذ بدايات سيطرة قوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي على بعض المناطق السورية في تموز/ 2012 حتى شباط 2021، ونخشى أن يتحول مصير المدرسين المعتقلين إلى مختفين قسرياً في حال عدم وجود تحرك جدي من قوات التحالف الدولي وبشكل خاص وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون).

ثالثاً: عمليات اعتقال تعسفي وملاحقة وفصل طالت مئات المدرسين على يد قوات سوريا الديمقراطية:

منذ بداية كانون الثاني/ 2021 حتى 15/ شباط/ 2021 سجلنا ما لا يقل عن 61 حالة اعتقال تعسفي طالت مدرسين إما على خلفية قيامهم بتدريس المناهج التعليمية التابعة للنظام السوري أو بهدف تجنيدهم إجبارياً ضمن صفوف قوات سوريا الديمقراطية، كما رصدنا عمليات ملاحقة مدروسة لمئات المدرسين الذين رفضوا الالتحاق بصفوف قوات سوريا الديمقراطية، وقد تمَّ فصلهم من عملهم في المدارس التابعة لهيئة التعليم والتربية التابعة للإدارة الذاتية في محافظات الرقة ودير الزور والحسكة، يتوزعون على النحو التالي:

ألف: 27 حالة اعتقال/احتجاز تعسفي بتهمة تدريس مناهج غير المناهج التي فرضتها الإدارة الذاتية:

منذ مطلع كانون الثاني المنصرم 2021 سجَّل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان حوادث اعتقال عدة استهدفت فيها قوات سوريا الديمقراطية المدرسين في محافظات الرقة والحسكة ودير الزور على خلفية تدريسهم أو عقدهم دورات لتدريس المناهج التعليمية التي وضعها النظام السوري، وذلك سواء ضمن منازلهم أو ضمن مراكز خاصة.

وكانت قوات سوريا الديمقراطية قد أمرت معظم المدرسين في مناطق سيطرتها توقيع تعهد بتدريس المناهج المفروضة من قبلها حصراً، ونعتقد أن هذا التعهد كان من أجل القيام بحملة الاعتقالات وتخويف المدرسين وإرهابهم لاحقاً.

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال ما لا يقل عن 27 مدرساً من مختلف الاختصاصات على خلفية تدريسهم المناهج التعليمية التابعة لقوات النظام السوري، وقد سجَّلنا الإفراج عن 14 منهم مقابل التوقيع على التَّعهد السابق، في نوعٍ من الإجبار والتخويف، فيما لا يزال الـ 13 مدرساً البقية قيد الاعتقال/ الاختفاء القسري حتى لحظة إعداد التقرير.

أخبرنا معظم من تحدثنا معهم من الشهود أنَّ الاعتقالات جرت بطرق عنيفة للغاية، لم تراعي فيها قوات سوريا الديمقراطية كرامتهم وسلامتهم الجسدية والنفسية، وتم منعهم من توكيل محامٍ أو التواصل مع ذويهم وإبلاغهم عن مكان احتجازهم في طريقة مشابهة لمنهجية قوات النظام السوري في الاعتقال.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع المدرس أحمد الشمطي[1] وكان من جملة المدرسين الذين تم اعتقالهم في مدينة الدرباسية بريف الحسكة من قبل قوات سوريا الديمقراطية في 19/ كانون الثاني/ 2021 بسبب عدم توقيعهم على تعهد بعدم تدريس المناهج التعليمية التابعة للنظام السوري وأفادنا بالتالي: "**في الأشهر الأخيرة من عام 2020 وقَّع بعض المدرسين تعهداً بعدم تدريس المنهاج التعليمي الذي يدرس في مناطق سيطرة النظام السوري، فيما امتنع البعض الآخر عن التوقيع، وفي يوم 19/ كانون الثاني/ 2021 اعتقل جهاز الأمن العام التابع لقوات سوريا الديمقراطية المدرسين الذين لم يوقعوا على هذا التعهد، دون سابق إنذار وبشكل همجي من منازلهم ولدى مرورهم على الحواجز التابعة لها في المدينة، ومنهم من جرى اعتقالهم من أمام طلابهم في أثناء تقديمهم دورات تعليمية، وتم اقتيادنا إلى أحد مراكز الأمن في مدينة الدرباسية، ولم يتم التحقيق معنا في اليومين الأولين، ونتيجة لذلك قامت مظاهرات طلابية في المدينة تندد باعتقالنا، وأضربنا نحن عن الطعام داخل السجن، فاجتمع معنا جهاز الأمن العام داخل السجن وكان سؤالهم (لماذا تقومون بتدريس منهاج النظام السوري؟) وأجبنا: منهاجكم غير معترف به خارج مناطق سيطرتكم وخارج سوريا أيضاً، بينما المنهاج الذي نقوم بتدريسه معترف به في كل مكان، وهذه قضية إنسانية ولا نستطيع أن نضحي بهذا الجيل نتيجة قراراتكم، هذا فضلاً عن تدريسهم مواد حسب**

[1] عبر الهاتف الثلاثاء 9/ شباط/ 2021

تفكيركم، الأمر الثاني قمتم بإبلاغنا بتدريس منهاجكم نهاية العام الدراسي وفي هذه الحالة سوف يقوم الطلاب بالانتقال للدراسة داخل مناطق سيطرة النظام السوري، فلماذا لم تصدروا هذا القرار منذ بداية العام؟)" قال أحمد إنَّ ردَّ الأمن العام كان بأن هذا القرار قد صدر عن أحد القادة، والذي يدعى "روبار"، وأنهم ليس لديهم علم بالأسباب وراء هذا القرار وأنَّ عليهم التنفيذ فقط، وأضاف "**وبعد ذلك من خلال الضغط والاحتجاجات من قبل الأهالي والطلبة قاموا بالإفراج عن جميع المدرسين يوم 23/ كانون الثاني/ 2021**" أخبرنا أحمد أن اجتماعاً بين قرابة 22 مدرساً قد انعقدَ بعد الإفراج عنهم، وقرروا التوقف عن تقديم الدروس لبقية هذا العام؛ بسبب الضغوط والتهديدات بالقتل أو حجز الأملاك أو الاعتقال، أو تسليمهم للنظام السوري من قبل قوات سوريا الديمقراطية.

تظهر الصورة التالية بيان أعده مدرسون، -قام أحد الشهود بتزويد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بصورة عنه- يعلنون فيه قراراهم بالتوقف عن التدريس وإعطاء الدورات التعليمية للطلاب بسبب الضغوط الممارسة عليهم.

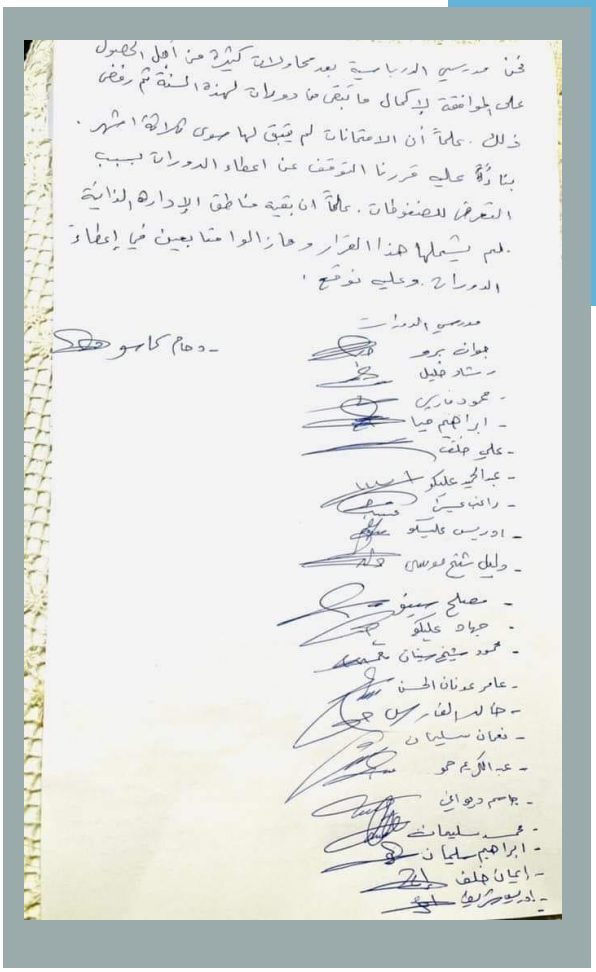

احتجاز وضرب أطفال/ طلاب مدارس بينهم إناث:

بتاريخ الأربعاء 20/ كانون الثاني/ 2021، اعتدت عناصر تابعة لقوات سوريا الديمقراطية في مدينة الدرباسية بريف الحسكة الشمالي بالضرب والإهانة على مظاهرة لطلاب عدد من المدارس وذوي مدرسين معتقلين من قبل قوات سوريا الديمقراطية خرجوا احتجاجاً على اعتقال الأخيرة 7 من مُدرِّسيهم، وذلك في 19/ كانون الثاني/ 2021 في المدينة ذاتها. وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان احتجاز 17 طالباً، بينهم 6 إناث في أثناء وجودهم في المظاهرة، وقد رافقت عملية الاحتجاز تلك توجيه إهانات لفظية وضرب للطلاب، ثم سجلنا الإفراج عنهم جميعاً يوم السبت 23/ كانون الثاني/ 2021. نشير إلى أن جميع الطلاب الذي تم اعتقالهم أطفال وتتراوح أعمارهم ما بين 15 إلى 17 عاماً، لم تتخذ قوات سوريا الديمقراطية أية ضوابط بشأن عمليات احتجاز الأطفال، وقد حصلنا على مقاطع مصورة وصور تظهر اقتحام قوات سوريا الديمقراطية المظاهرة بعنف، ثم الاعتداء بالضرب على الطلاب بطريقة عنيفة في سياسة تهدف إلى القمع وتكميم الأفواه بالقوة العسكرية.

صورة تظهر لحظة اعتقال أحد الطلاب من قبل قوات سوريا الديمقراطية في أثناء مشاركته في تظاهرة احتجاجاً على اعتقال مدرسين في مدينة الدرباسية

مقطع مصور يُظهر لحظة اعتقال الطلاب والاعتداء عليهم بالضرب من قبل قوات سوريا الديمقراطية في أثناء مشاركته في تظاهرة احتجاجاً على اعتقال مدرسين في مدينة الدرباسية

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع الطالب إسماعيل يعقوب[2] وكان أحد المتظاهرين الذين تعرضوا للاعتقال لعدة ساعات وأخبرنا "**نحن نعيش في توتر دائم ولا نرى أي مستقبل لنا وبعد اعتقال مدرسينا نظّمنا تظاهرة سلمية، رفعنا فيها لافتات تطالب بإطلاق سراحهم وترك حرية الخيار لنا باختيار المنهاج الذي ندرسه، وبعد خروجنا في المظاهرة بوقت قصير هاجمتنا عناصر الأسايش، واعتدوا بالضرب على بعض**

[2] عبر الهاتف في 29/ كانون الثاني/ 2021

الطلاب وقاموا بسحلهم نحو سيارتهم، وعندما رأيت ذلك بدأتبالركض لأهرب منهم فأمسكني اثنان من العناصر، وقاما بضربي على كافة أنحاء جسدي، ثم وضعاني في سيارتهم مع طلاب آخرين وذهبوا بنا مسرعين إلى مركز الأسايش، وهناك وضعونا في زنزانة واستمروا في شتمنا وإهانتا ثم تركونا بعد ساعات قليلة".

<u>أبرز حوادث الاعتقال/الاحتجاز التي استهدفت المدرسين على خلفية المناهج التعليمية التي يقومون بتدريسها:</u>

السبت 6/ شباط/ 2021 قامت قوات سوريا الديمقراطية بحملة دهم واعتقال لعدد من منازل المدرسين في مدينة عامودا بريف الحسكة الشمالي، وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال 5 مُدرّسين، على خلفية تدريسهم لمنهج تعليمي يخالف المنهج الذي تفرضه قوات سوريا الديمقراطية في مناطق سيطرتها، واقتيادهم إلى جهةٍ مجهولة.

الأحد 7/ شباط/ 2021 قامت قوات سوريا الديمقراطية بحملة دهم واعتقال لعدد من منازل المدرسين في بلدة معبدة التابعة لناحية المالكية بريف الحسكة الشمالي الشرقي، وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال 9 مُدرّسين، على خلفية تدريسهم لمنهج تعليمي يخالف المنهج الذي تفرضه قوات سوريا الديمقراطية في مناطق سيطرتها، واقتيادهم إلى جهةٍ مجهولة.

باء: 34 حالة اعتقال/ احتجاز تعسفي لمدرسين وملاحقات وفصل لقرابة 550 مدرساً على خلفية التجنيد الإجباري ضمن قوات سوريا الديمقراطية:

في حزيران عام 2019 قامت قوات سوريا الديمقراطية بتعديل "قانون" أداء واجب الدفاع الذاتي الذي أصدرته في عام 2014، (ليس هناك آلية واضحة لكيفية تشريع ومناقشة ووضع القوانين، لأنه لا توجد عملياً سوى قوة واحدة هي القوة العسكرية والتي تتبع لها السلطة السياسية، فلا توجد سلطات ثلاث ولا فصل بينها، ويطلق تجاوزاً على هذه النصوص اسم قوانين)، عقب تعديل هذا "القانون" نشرت قوات سوريا الديمقراطية قوائم بأسماء أشخاص بمن فيهم مدرسين مقيمين في بعضٍ من مناطق سيطرتها وطلبت منهم الالتحاق الإجباري في صفوفها، وقامت بتعميم هذه القوائم على المراكز/ المجمعات التربوية التابعة لها عبر مراكز الانضباط التابعة للدفاع الذاتي، وقد تركَّزت هذه الممارسة التعسفية بداية في محافظة الحسكة وتبعتها عمليات ملاحقة وفصل للمدرسين، ومع بداية عام 2020 توسَّعت هذه القوائم وشملت المدرسين في مختلف مناطق سيطرتها مما شمل محافظتي الرقة ودير الزور، وضمَّت هذه القوائم قرابة 550 اسم لمدرسين مطلوبين للتجنيد معظمهم من مواليد عام 1990، وذلك تطبيقاً لقرار أصدرته الرئاسة المشتركة لمكتب الدفاع الذاتي لشمال وشرق سوريا، الأربعاء 22/ كانون الثاني/ 2020، حيث حدَّدت بموجبه مواليد المكلفين بخدمة "واجب الدفاع الذاتي" ليبدأ التكليف لمن هم من مواليد الشهر الأول من عام 1990.

في عام 2020 اقتصرت عمليات الملاحقة والاعتقال على مناطق محدودة في محافظة الحسكة، ونعتقد أن ذلك بسبب قرار تعليق حملات التجنيد لمدة 3 أشهر، وذلك ضمن الإجراءات الوقائية لانتشار فيروس كوفيد-19.

في 9/ حزيران/ 2020 أصدرت هيئة التربية والتعليم قراراً نصَّ على عدم قبول تأجيل أي معلم من واجب خدمة واجب الدفاع الذاتي، كما تضمَّن القرار إمكانية إعادة بعض المعلمين الذين فصلوا بسبب عدم التحاقهم بالتجنيد إلى عملهم بحسب حاجة المجمعات التربوية لهم، ولكننا لم نلحظ في الشبكة السورية لحقوق الإنسان عودة فعلية للمعلمين الذين فُصلوا بسبب عدم التحاقهم وذلك لخوف المعلمين من اعتقالهم في أثناء ممارستهم عملهم.

في 28/ حزيران/ 2020 وضعت هيئة التربية والتعليم التابعة للإدارة الذاتية مطلب إنهاء خدمة الدفاع الذاتي كشرط أساسي للعمل في مدارسها تماشياً مع قرارات التجنيد التي أصدرتها قوات سوريا الديمقراطية؛ مما يدل على تواطئ هذه المؤسسات بهدف تخويف وإلزام المدرسين بتأدية واجب الدفاع الذاتي "التجنيد".

بتاريخ 19/ كانون الأول/ 2020 قام مركز انضباط الحماية التابع لقوات سوريا الديمقراطية بتوزيع قوائم بأسماء المدرسين المطلوبين للتجنيد الإجباري "واجب الدفاع الذاتي[3] " على المراكز التربوية والمدارس في القرى والبلدات الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية في محافظتي دير الزور والرقة، حيث ضمَّت القوائم أسماء قرابة 107 من المدرسين من مواليد عام 1990 ممن لم يؤدوا الخدمة العسكرية ضمن صفوف قوات سوريا الديمقراطية، وبحسب ما يسمى بـ "قانون خدمة الدفاع الذاتي" الصادر عن قوات سوريا الديمقراطية، يُلزَم المكلف المتخلف بأداء الخدمة إلى حين إتمامه سنَّ الأربعين[4] ، ويُساق المجندون للانضمام إلى قوات "قوات الحماية الذاتية"، وذلك بعد أن يخضعوا لدورة عسكرية في أحد معسكرات قوات سوريا الديمقراطية بريف الحسكة الجنوبي لمدة 40 يوم، وبعد ذلك يتم فرزهم إلى المراكز والنقاط العسكرية في مناطق سيطرتها لمدة سنة واحدة أو ستة أشهر (حسب الحالة) مع الاحتفاظ لمدة شهر في حال ارتكاب مخالفة.

[3] واجب الدفاع الذاتي خدمة إلزامية يخضع لها الذكور من أبناء مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا ممن أتموا الثامنة عشر من العمر

[4] بحسب المادة 13 من قانون واجب الدفاع الذاتي الذي أقرته الإدارة الذاتية التابعة لقوات سوريا الديمقراطية

صور تُظهر قوائم بأسماء المدرسين المطلوبين للتجنيد تم توزيعها على المراكز التربوية في دير الزور في كانون الأول/ 2020

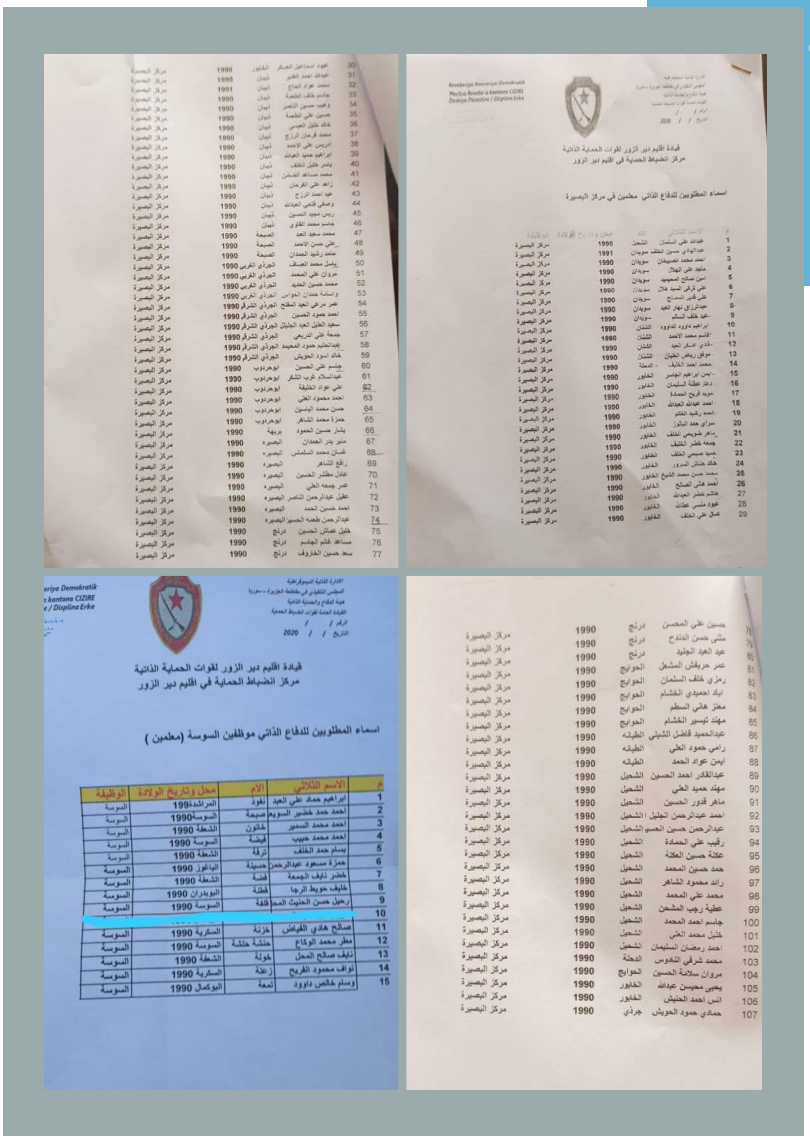

تواصلنا مع السيد عماد الأحمد[5] وهو أحد العاملين في بلدية الشعب بمدينة الصور بريف محافظة دير الزور الشمالي وأفادنا حول قوائم المطلوبين لخدمة واجب الدفاع الذاتي قائلاً: "**طالب قادة مراكز الدفاع الذاتي في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية مدراء ورؤساء المراكز التربوية بتقديم كشوفات بأسماء المدرسين لديهم وبياناتهم الشخصية، لتقوم مراكز التجنيد بتدقيقها لمعرفة من هم في سنِّ التكليف، ليقوموا بعدها بإرسال أسماء المدرسين المطلوبين للتجنيد مع الأخذ بنظر الاعتبار بأن أعداد المطلوبين لا تؤثر على العملية التربوية**" وأضاف عماد "**كل من يرفض الامتثال للتجنيد سيقومون أولاً بإيقاف راتبه كتنبيه له وبعد ذلك يتم فصله بشكل نهائي من وظيفته، وتتم ملاحقته وتعميم اسمه على الحواجز**".

[5] عبر الهاتف في 11/ شباط/ 2021

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع المدرس خالد العامر[6] الذي يبلغ من العمر 31 عاماً ويعمل مدرساً في أحد المدارس الابتدائية بريف محافظة دير الزور وكان من بين المدرسين الذين تم طلبهم للتجنيد في قوات سوريا الديمقراطية، حيث أفادنا بالتالي:
"**منذ قرابة شهرين تم إبلاغي عن طريق تطبيق واتساب من قبل مدير المركز التربوي في بلدتنا بورود اسمي ضمن لوائح المطلوبين لواجب الدفاع الذاتي، وأخبرني المدير أنهُ أُبلغَ بـ: فصل أي مدرس يرفض الالتحاق ومراجعة مركز التجنيد المسؤول عنه، كما إنه -أي المدرس المطلوب- يُعرض نفسه للملاحقة، حيث يتم تعميم اسمه على الحواجز التابعة لقسد، ومنذ ذلك الوقت حتى الآن لا أستطيع التحرك والتنقل بسهولة خوفاً من الحواجز، ولا أستطيع الذهاب إلى المدرسة خوفاً من المداهمات التي تشنها قوات قسد على المدارس بحثاً عن المدرسين المطلوبين، وأخبرني المدير بإيقاف صرف راتبي بسبب فصلي من عملي، لا أستطيع الالتحاق بصفوف قسد لأن ذلك يعرض حياتي للخطر من قبل خلايا تنظيم داعش وأنا المعيل الوحيد لعائلتي وأطفالي.**"

تحدثنا مع السيد محمد الحمادة[7] وهو ناشط محلي وموظف في أحد مدارس المدينة من أبناء مدينة الصور بريف محافظة دير الزور الشمالي وأخبرنا: "**تشهد مدينة الصور والقرى التابعة لها حالة إضراب في المدارس منذ نحو أسبوعين، أي منذ نهاية كانون الثاني حتى اليوم؛ احتجاجاً على قرار التجنيد الذي شمل المدرسين، وقد نشرت قسد حواجز في مختلف الطرق لاعتقال المطلوبين للتجنيد، وتقوم بمداهمات للمنازل والمدارس بحثاً عمّن لم يلتحق بالتجنيد.**
خرجنا يوم الجمعة الماضي 5/ شباط/ 2021 في مظاهرة في مدينة الصور، ضمَّت عدداً من الأهالي والطلاب والمعلمين، وكانت ضدَّ قرار قسد بالتجنيد الإجباري، وفي الوقت الحالي غالبية الشباب ممن هم في السن المطلوب للتجنيد لا يستطيعون التحرك بسهولة بسبب كثرة الحواجز، والبعض منهم لا يستطيع أن ينام ليلاً في منزله خوفاً من المداهمات التي تشنُّها قسد فجراً" أضاف محمد أنَّ حملات التجنيد زادت من سوء الأوضاع المعيشية للأهالي بسبب خوف المطلوبين من الذهاب للعمل خوفاً من الاعتقال والاقتياد للتجنيد.

تواصلنا مع السيد عبد الله العلي[8]، مدرس في ريف محافظة الرقة، وهو من المطلوبين للتجنيد من قبل قوات سوريا الديمقراطية وأخبرنا: "**لقد تم إبلاغي من قبل المجمع التربوي في منطقتي بضرورة مراجعة مركز واجب الدفاع الذاتي مع أن المدرسة التي أعمل فيها تُعاني من نقص في المعلمين المؤهلين، وقد رفضت المراجعة والالتحاق بالخدمة، وما يحصل بحق المعلم في مناطق الإدارة الذاتية هو تهديد واضح وتخيير بين أن تلتحق بالخدمة أو تترك بلا عمل ودخل، وتعيش في حالة خوف من الاعتقال**" أضاف عبد الله أن جميع المجمعات التربوية في الرقة وردتها قوائم بأسماء المعلمين المطلوبين للخدمة، وكل مجمع فيه ما لا يقل عن 20 - 25 معلماً مطلوباً للتجنيد، وهؤلاء جميعهم مهددون بالفصل في حال عدم التحاقهم.

---

[6] عبر الهاتف في 9/ شباط/ 2021
[7] عبر الهاتف في 9/ شباط/ 2021
[8] عبر الهاتف في 8/ شباط/ 2021

ومع بداية عام 2021 بدأت قوات سوريا الديمقراطية بتنفيذ قرارها التعسفي القاضي بإلحاق المدرسين بالتجنيد على نحوٍ واسع، ولاحظنا تصاعداً في حملات الدهم والاعتقال بحثاً عن المطلوبين للتجنيد، كما قامت المراكز/ المجمعات التربوية إثر التعميمات التي وردتها بقوائم المدرسين المطلوبين بعمليات إقالة/ فصل للمدرسين الذين لم يلتحقوا بالتجنيد أو مراجعة مراكز [9] واجب الدفاع الذاتي، وأوقفت رواتبهم.

أفادنا جميع من تحدثنا معهم من المدرسين أنَّ هذه القرارات التي أقل ما يقال عنها إنها تعسفية واستبدادية، والتي طبقت عليهم بشكل قسري دون أن تتاح لهم أية فرصة للرد أو الطعن بها، أفادونا أن تنفيذها وتطبيقها ضدَّهم قد جرى عبر إبلاغ شفهي، ولم يتم عبر مراسلة قانونية وفصل تعاقد نظامي، بل جرى إبلاغهم عبر مدراء المراكز من خلال رسائل عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي، تضمَّنت تهديدات بفصلهم نهائياً عن العمل في حال استمرارهم برفض التجنيد، ونعتقد أن الإبلاغ عبر هذه الطريقة هو مقصود كي يتم التشكيك والطعن والتخوين بكل من يكشف ما تقوم به قوات سوريا الديمقراطية من انتهاكات صارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان في المناطق التي تسيطر عليها.
منذ بداية كانون الثاني/ 2021 حتى 15/ شباط/ 2021، وثق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال ما لا يقل عن 34 مدرساً على خلفية التجنيد الإجباري من قبل قوات سوريا الديمقراطية، وقد تم اقتيادهم نحو مراكز التجنيد التابعة لها.

<u>احتجاجات ورفض مجتمعي:</u>
لقد أدَّت عمليات ملاحقة وفصل المدرسين من أجل إجبارهم على التجنيد ضمن قوات سوريا الديمقراطية إلى وقوع العديد من الاحتجاجات الأهلية والطلابية رفضاً لهذه الممارسات العنيفة، كما أعلن عدد من المدارس والمدرسين تعليق عملهم رفضاً لقرار التجنيد الإجباري في العديد من قرى وبلدات محافظة دير الزور.

بيان صادر عن 39 مدرساً من أبناء بلدة هجين بريف محافظة دير الزور في 18/ كانون الأول/ 2020 بعنوان "معلمون لا مجندون" يعلنون فيه رفضهم للتجنيد ضمن قوات سوريا الديمقراطية.

بيان صادر عن معلمي مدينة الشحيل وبلدة الحوايج بريف دير الزور الشرقي في 13/ تموز/ 2020 يعلنون فيه رفضهم المنهاج الذي فرضته قوات سوريا الديمقراطية على المدارس في المناطق الخاضعة لها بمحافظة دير الزور، وكذلك رفض عمليات تجنيد المعلمين.

[9] مركز واجب الدفاع الذاتي يقوم بتسيير أمور المكلفين بواجب الدفاع الذاتي وفقاً للقانون وقرارات مكتب الدفاع

صور تظهر وقفات احتجاجية شهدتها العديد من المدارس للطلاب والمدرسين في قرى وبلدات ريف دير الزور الشرقي في كانون الأول 2020 وكانون الثاني 2021.

تحدثنا إلى السيد جاسم الناصر[10] وهو مدرس من أبناء بلدة هجين ومن بين المدرسين المطلوبين للتجنيد الإجباري وأفادنا بالتالي:

"في 10/ كانون الثاني/ 2021 داهمت قوات سوريا الديمقراطية مجمع التربية في هجين وطلبت من إدارة المجمع تقديم أسماء المعلمين الرافضين لقرار التجنيد الإجباري من أجل فصلهم وملاحقتهم، كما قامت لجنة التربية والتعليم في دير الزور والتابعة لقوات سوريا الديمقراطية بفصل عشرات المعلمين الذين رفضوا الالتحاق ومراجعة مراكز التجنيد ممن وردت أسماؤهم في القوائم التي نشرت، وحالياً معظم المعلمين متوقفين عن العمل ويعيشون كملاحقين". أخبرنا جاسم أنه كحال المعلمين في بقية المناطق وردت إلى هاتفه رسالة من مدير المجمع التربوي التابع له ضمن مجموعة محادثة للمدرسين تم إبلاغهم فيها بفصل جميع من لم يلتحق بالتجنيد بشكل تعسفي دون قرار رسمي.

[10] عبر الهاتف في 1/شباط/2021

كذلك تواصلنا مع السيد صلاح الراجي[11] وهو أحد النشطاء المحليين في بلدة محيمدة بريف محافظة دير الزور الغربي وممن يشارك في اجتماعات الوجهاء مع قوات سوريا الديمقراطية لحل أزمة إلحاق الشبان والمدرسين في التجنيد وأخبرنا:

"**إن وجهاء من عشائر دير الزور التقوا مسؤولين من قوات سوريا الديمقراطية مكلفين في ناحية الكسرة بريف دير الزور الغربي منذ نحو أسبوعين (بداية شهر شباط)؛ وذلك رفضاً لقرار فرض التجنيد الإجباري على أبناء دير الزور بمن فيهم المعلمين، وذكر وجهاء العشائر أن المدارس في دير الزور تعاني من نقص في الكوادر التعليمية المختصة وأن فرض التجنيد على المعلمين سوف يؤثر على العملية التعليمية ويؤدي إلى إغلاق قسم كبير من المدارس، وطالب الوجهاء بإلغاء القرار والاكتفاء فقط بالمتطوعين، الذين ينضمون إلى صفوف قوات سوريا الديمقراطية من تلقاء أنفسهم، ذكر المسؤولون أنهم سينقلون هذه المطالب للقيادة العسكرية في القامشلي**" أضاف السيد صلاح أنه حتى اليوم لم يتم الرد رداً رسمياً على مطالبهم من قبل المسؤولين في قوات سوريا الديمقراطية.

<u>أبرز حوادث الاعتقال/الاحتجاز التي استهدفت المدرسين على خلفية التجنيد من قبل قوات سوريا الديمقراطية:</u>

الثلاثاء 29/ كانون الأول/ 2020 قامت قوات سوريا الديمقراطية بحملة دهم واعتقال في بلدات الشدادي ومركدة ومعبدة وتل حميس بريف محافظة الحسكة، وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال 33 مدنياً بينهم 16 مدرساً، على خلفية رفضهم بالالتحاق بالتجنيد الإجباري ضمن قوات سوريا الديمقراطية، واقتيادهم إلى جهةٍ مجهولة.

الأحد 3/ كانون الثاني/ 2021 اعتقلت قوات سوريا الديمقراطية 5 مدرسين من المجمع التربوي في بلدة الشدادي بريف الحسكة الجنوبي وتم اقتيادهم إلى أحد مراكز التجنيد في محافظة الحسكة.

رابعاً: الاستنتاجات القانونية والتوصيات:

<u>الاستنتاجات:</u>

قامت قوات سوريا الديمقراطية/ الإدارة الذاتية بوضع نصوص وفرضتها كقوانين دون أية معايير تشريعية أو قانونية، وإنما استناداً إلى واقع السيطرة العسكرية، ثم قامت بمعاقبة السكان المحليين وفقاً للنصوص والمراسيم التي أصدرتها.

[11] عبر الهاتف في 10/ شباط/ 2021

والتجنيد الإجباري ضمن هذه القوات المتورطة بحسب تقارير أممية ودولية ومحلية في ارتكاب عدة أنماط من الانتهاكات بحق السكان المحليين، يُعدُّ انتهاكاً للحق في الحرية الشخصية والكرامة الإنسانية وحرية الحركة وحق كل فرد في إبداء الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية كممارسة مشروعة للحق في حرية الفكر والوجدان والدين خاصة في ظل النزاعات المسلحة، وحق الأفراد في عدم المشاركة العسكرية فيها، وإنَّ الفصل التعسفي من العمل، والملاحقة والاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري استناداً إلى رفض التجنيد الإجباري، كل ذلك يُعد انتهاكات مضاعفة ومتراكمة لأبسط مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان.

<u>التوصيات:</u>

إلى قوات التحالف الدولي والدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية:

- يجب على الإدارة الأمريكية الجديدة تعزيز حالة حقوق الإنسان في شمال شرق سوريا، والبدء في مسار انتخابات ديمقراطية نزيهة تعبر عن كافة السكان المحليين، وإنهاء الحكم العسكري الشمولي؛ مما يسمح بإنشاء سلطة تشريعية وقضائية مستقلة ونزيهة.
- فتح تحقيقات ومحاسبة المسؤولين المتورطين عن الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان في شمال شرق سوريا، وإنهاء حالة الإفلات التام من العقاب.
- الضغط على قوات سوريا الديمقراطية لوقف عمليات التجنيد الإجباري، وفصل واعتقال المدرسين على خلفية رفضهم له.
- العمل على كشف مصير المختفين قسرياً لدى قوات سوريا الديمقراطية، وإطلاق سراح المعتقلين تعسفياً وفي مقدمتهم المدرسين.
- دعم بناء وتأسيس قضاء نزيه ومستقل يحظر على الجهات العسكرية القيام بعمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري من تلقاء نفسها، ويحاسب المسؤولين عن الانتهاكات بحق السكان المحليين.

إلى قوات سوريا الديمقراطية/الإدارة الذاتية:

- إيقاف أشكال الاعتقال التعسفي كافة والكشف عن مصير المختفين قسرياً، والسماح لعائلاتهم بزيارتهم والتواصل معهم وإخضاعهم لمحاكمات عادلة ومستقلة.
- الإفراج الفوري عن جميع المدرسين المعتقلين تعسفياً، وإيقاف عمليات التجنيد الإجباري.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI والمفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- التحقيق في الحوادث الواردة في هذا التقرير، والشبكة السورية لحقوق الإنسان مستعدة للتعاون في هذا الإطار.
- تضمين الاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري بحق المدرسين ضمن التقرير القادم.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

- متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا وتسليط الضوء عليها ضمن جميع الاجتماعات السنوية الدورية، وتخصيص جلسة خاصة للنَّظر في هذا التَّهديد الرهيب.

شكر وتضامن

كل التضامن مع الضحايا وذويهم وكل الشكر والتقدير للأهالي والنشطاء المحليين الذين لولا جهودهم لما خرج هذا التقرير على هذا النحو.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@sn4hr.org